

من وزيرة المالية

إلى

الموضوع : حول النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة بعنوان الخدمات المسداة من قبل ولفائدة الوكالة ".....".

المرجع : مكتوبكم الوارد بتاريخ 31 أكتوبر 2016.

تضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ الوكالة "....." تتولى في إطار المهام الموكولة إليها متابعة عملية استغلال مختلف المصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها لحساب الجماعات المحلية، وذلك في إطار صفقات مبرمة مع شركات خاصة لإنجاز الأشغال المذكورة تشمل بالأساس عملية قبول ونقل ومعالجة النفايات وأشغال الانجاز والتهيئة والدراسات والمساعدة الفنية وغيرها . وطلبتم توضيحات حول النظام الجبائي في مادة الأداء على القيمة المضافة بعنوان الخدمات المسداة من قبل ولفائدة الوكالة.

جوابا يشرفني إعلامكم أنه بإعتبار أن الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات تنتفع بالنظام الجبائي الخاص بالمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية فإن الخدمات المنجزة من قبلها والتي تعتبر إمتداد لعمل الإدارة لا تخضع للأداء على القيمة المضافة.

في حين تبقى خاضعة للأداء المذكور الخدمات التي تنجزها بمقابل وذلك حسب النسب الجاري بها العمل.

كما تخضع الأشغال والخدمات المنجزة لفائدة الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات للأداء على القيمة المضافة حسب النسب الجاري بها العمل.

وطبقا لأحكام العدد 20 من الفقرة II من الجدول "أ" جديد الملحق بمجلة الأداء على القيمة المضافة، تعفى من الأداء المذكور عمليات رفع الفضلات وقبولها بالمصبات البلدية وتحويلها وإتلافها المنجزة من قبل الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات لحساب الجماعات المحلية.

وبالتالي فإن الخدمات المتعلقة باستغلال المصبات المراقبة والمنجزة من قبل الوكالة لفائدة الجماعات المحلية تعفى من الأداء المذكور، بما في ذلك الخدمات المنجزة من قبل الشركات الخاصة في إطار صفقات مبرمة للغرض مع الوكالة والمتمثلة في قبول النفايات ورمدها بطريقة صحية، توفير التربة لتغطية النفايات، استخراج الغازات من المصبات...

هذا وتبقى خاضعة للأداء المذكور بنسبة 18% الخدمات التي تنجزها الوكالة عن طريق تكليف شركات خاصة ويتعلق الأمر بـ :

- أشغال انجاز وتوسعة الخانات التابعة للمصبات المراقبة ومراكز التحويل التابعة لها وتهيئتها (تجهيزها بأحواض مياه رشح ، استصلاح محطات مياه الرشح...)
- الدراسات والمساعدة الفنية.

وتفضلوا، سيدي، بقبول فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزيرة المالية وبتفويض منها

المدير العام
للدراسات والتفويض الجبالي

الإمضاء: سهام بوهديري لعمية